قياس إنتاجية شركات التأمين باستخدام نموذج القيمة المضافة والعوامل المؤثرة عليها

الدكتور محمد يعقوب

مدرس، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب

إياد الحمد

طالب ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف إلى القيمة المضافة كأحد الأساليب المتبعة والمستخدمة في تقييم أداء شركات التأمين ومدى قدرة الشركة على استخدام الموارد المتاحة لديها. حيث تعبر القيمة المضافة لدى شركات التأمين عن الفرق بين مجموع الإيرادات التي تحصل عليها شركات التأمين نتيجة ممارسة نشاطها من تقديم خدمات التأمين واستثمار الأموال المتاحة لديها وبين مجموع المصاريف والأعباء اللازمة للحصول على الخدمات التأمينية.

وبالتالي نصل إلى بيانات ومؤشرات يمكن أن تعتمد عليها إدارة الشركة والمستثمرون والدائنون والمؤمنين في التخطيط واتخاذ القرارات، عن مدى قدرة الشركة على استثمار الموارد المتاحة لديها بكفاءة وفعالية، وتحديد الاستثمارات الأكثر فائدة وفاعلية في المستقبل. وتحديد مدى مساهمة شركة التأمين في تحقيق دخل هو جزء من الدخل القومي

كلمات مفتاحية: الإنتاجية، القيمة المضافة، التقييم، التأمين.

مقدمة البحث:

قياس القيمة المضافة يرتكز على قياس إنتاجية الوحدات الاقتصادية الصناعية، وذلك من خلال قياس القيمة المضافة وتحليلها ومعرفة أسباب قصورها أو نموها ووضع الأساليب اللازمة لتحسينها.

فقياس الإنتاجية من خلال نموذج القيمة المضافة وتحليلها كان يحتل مكانة ثانوية بالنسبة للمحاسبة، حيث كان النظام المحاسبي يهتم بقياس الربح و مؤشراته والإفصاح عنه، باعتباره بيانات تعكس أداء الوحدات الاقتصادية، وذلك رغم الانتقادات والمشاكل التي يواجهها هذا القياس، وهذا ما جعل البعض يظن أن المحاسبة بعيدة عن دراسة الإنتاجية والاهتمام بها. بل جعل البعض يظن أن دراسة القيمة المضافة قاصرة على الوحدات الاقتصادية الصناعية دون الوحدات الاقتصادية الخدمية.

وهذا ما دفع الباحث للكتابة في مجال استخدام القيمة المضافة، وما يسفر عنه من بيانات و بيان أثر تلك البيانات على أداء الوحدات الاقتصادية.

وقد اختار الباحث لتطبيق بحثه إحدى الوحدات الاقتصادية الخدمية ذات الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، وهي شركات التأمين التابعة للقطاع الخاص. وهذا يعتبر كمساهمة من الباحث في مجال قياس القيمة المضافة في الوحدات الخدمية . وكذلك لأهمية التأمين كنشاط اقتصادي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد .

حيث نجد أن شركات التأمين تشهد تغيرات وتطورات سريعة، وبما أن عمليات التأمين ذات خصائص متميزة فأنها تنعكس على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم لإظهار المعالجات المحاسبية التي تتلائم مع نشاط التأمين.

وبهذا الشكل فأن المحاسبة يجب أن تواكب التقدم التقني والتكنولوجي وتعتمد على أساليب القياس الرياضية والإحصائية بهدف حل المشاكل المحاسبية لقياس القيمة المضافة لدى شركات التأمين الخاصة، وتقديم البيانات المحاسبية المفيدة للأطراف المعنية حتى يتسنى لهم رسم السياسات واتخاذ القرارات.

واستخدام الأساليب الكمية الإحصائية لقياس القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها شركات التأمين الخاصة، وبالتالي يمكن من الوصول إلى مجموعة مؤشرات مالية لقياس مدى مساهمة إدارة الشركة في المحافظة على أموال الشركة، وتجميع المدخرات وكيفية استثمار الأموال.

وهنا تبرز أهمية المحاسبة كأداة لقياس القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها شركات التأمين الخاصة وتقييمها من جهة، وكأداة لبيان أثر تلك المعلومات على القوائم المالية من جهة أخرى.

أهمية البحث:

على الرغم من الأهمية البالغة للتأمين، والدور الهام الذي يقدمه للوطن، والأثر الإيجابي على الاقتصاد القومي. فإن الاهتمام بالتأمين في سورية لم يرق بعد إلى المكانة اللائقة به بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا يعتبر من التحديات التي تواجه التأمين في سورية. وتنبع أهمية البحث من الآتي:

1) يعتبر موضوع قياس القيمة المضافة في شركات التأمين هام بالنسبة للمحاسبة، وذلك لقلة الأبحاث في مجال دراسة القيمة المضافة لدى شركات التأمين في سورية.
2) معظم أبحاث قياس القيمة المضافة ركزت على الوحدات الاقتصادية الصناعية في القطاع العام، ولهذا اهتم الباحث أن يكون مجال تطبيق بحثه إحدى شركات التأمين الخاصة في سورية.
3) ضرورة دراسة واقع القيمة المضافة لدى شركات التأمين الخاصة وتحليل ما يسفر عن هذا القياس من معلومات ونتائج، وبيان أثر تلك المعلومات والنتائج على القوائم والتقارير التي تستخدم من قبل الأطراف الخارجية ذات الصلة والأطراف الداخلية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي

1) دراسة واقع العمليات التأمينية المحاسبية لدى شركات التأمين الخاصة، وتحديد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس القيمة المضافة في شركات التأمين الخاصة.
2) إبراز أهمية التأمين وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص في المجتمع وذلك عن طريق نشر بيانات القيمة المضافة ضمن القوائم والتقارير الخارجية لشركات التأمين الخاصة .
3) التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير القياس المحاسبي للقيمة المضافة في شركات التأمين الخاصة في سورية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالآتي

1) أن النظام المحاسبي الحالي المتبع لدى شركات التأمين الخاصة لا يفصح عن معلومات القيمة المضافة بالشكل الذي يحقق الاستفادة منه على أكمل وجه.
2) وجود العديد من الصعوبات والثغرات في النظام المحاسبي المتبع لدى شركات التأمين الخاصة، وذلك يؤثر على محاولة وضع مؤشرات يتم من خلالها قياس القيمة المضافة بشكل متكامل لشركة التأمين الخاصة ككل.
3) أن مؤشرات قياس إنتاجية شركات التأمين الخاصة من خلال قائمة القيمة المضافة الحالية لا تحقق أي مساهمة في عملية قياس القيمة المضافة على أكمل وجه، ولذلك لابد تطويرها لاستيعاب بيانات القيمة المضافة ونشرها مع القوائم والتقارير المالية.

فروض البحث: تتمثل فروض البحث بالآتي

1) أن مؤشرات قياس الإنتاجية التي يتم استخدامها حالياً في شركات التأمين الخاصة لا تعطي صورة واضحة وكاملة عن وضع الإنتاجية في شركات التأمين.

2) أن قياس الإنتاجية لدى شركات التأمين الخاصة باستخدام نموذج القيمة المضافة المقترح يعتبر الأسلوب الأفضل الذي يمكن الاعتماد عليه لقياس الإنتاجية لدى شركات التأمين ونشرها.
3) هناك علاقة بين البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الخاصة ومنها (الأقساط، رأس المال، إجمالي الأصول، الاستثمارات) وعملية قياس القيمة المضافة ونشرها ضمن القوائم المالية.

أولًا: نماذج قياس أداء شركات التأمين

يتمثل تقييم أداء نشاط التأمين في مجموعة الأدوات والمعايير التي تستعمل لتحديد مدى تحقيق هذا النشاط لأهدافه المحددة سلفا، وذلك عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المحددة، والوقوف على مدى الكفاءة التي تم الوصول إليها في استخدام الموارد المتاحة لديه بهدف الترشيد العملي للقرارات الإدارية الحالية والمستقبلية. وحيث أن نشاط التأمين نشاط خدمي من نوع خاص، تقوم به المنشآت المالية المتخصصة وهي منشآت التأمين، فهو يختلف عن الأنشطة الإنتاجية لأنه لا ينتج عنه سلع مادية كما يختلف عن غيره من الأنشطة الخدمية الأخرى مثل أنشطة النقل والصحة والتعليم وغيرها، وهو أيضا يختلف عن أنشطة المنشآت الأخرى مثل البورصات والبنوك.

وترجع أهمية تقييم أداء نشاط التأمين للطبيعة الخاصة التي يتميز بها وما تعكسه على البيانات المحاسبية والتأمينية، ويمكن إيضاح ذلك من خلال مجموعة حقائق[1]:

1) يؤثر قطاع التأمين على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات الأخرى إنتاجية أو خدمية، وذلك بسبب ضخامة حجم المدخرات الوطنية التي يقوم هذا القطاع بتجميعها وبالتالي ضخامة حجم الاستثمار التي توافرها.
2) عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لمنشآت التأمين بسبب الاضطرار إلى الانحراف عن بعض الفروض والمبادئ المحاسبية كما هو الحال عند تحديد اهتلاكات الأصول الثابتة وتكوين المخصصات الفنية وغير الفنية. كما أن نتائج أعمال هذه المنشآت تتأثر بالظروف الاقتصادية العامة للدولة لعدم استقرار القوة الشرائية للنقود. وقيام هذه المنشآت بتحديد أسعار الخدمات التأمينية مقدما اعتمادا على الخبرة السابقة بما تتضمنه من تقدير شخصي واستخدام بعض الأساليب الإحصائية والرياضية.
3) عدم وجود أنظمة موحدة لمحاسبة التكاليف تطبق في منشآت التأمين، حيث تجتهد كل منشأة في حصر وتسجيل بياناتها التكاليفية سواء ضمن نظام المحاسبة المالية أو نظام مستقل للتكاليف.
4) تعدد جهات الرقابة على منشآت التأمين مما يؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق الرقابة الفعالة بسبب الازدواجية والتداخل.

---

[1] محمود المجاهي محمود، 2006_ المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر 243 . 274.

ويتم تقييم أداء منشآت التأمين من خلال تقسيم المنشأة إلى عدد من المراكز و تزويد كل المستويات الإدارية بالأدوات التي تساعدهم في قياس وتخطيط الأداء لدى هذا المركز. وبالتالي اكتشاف الفروق بين الأداء الفعلي والأداء المخطط وتحليلها إلى مسبباتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، وتزويد الإدارة العليا بالمؤشرات التي تمكنها من أجراء مقارنات بين الأنشطة المتعددة في إطار المنشأة من ناحية والمنشآت المماثلة من ناحية أخرى. ويمكن عرض نماذج القياس التالية[1]:

1) نموذج جنسن:

يقوم هذا النموذج على العلاقة بين قيمة الزيادة في عوائد المحفظة التي تزيد عن العائد الخالي من المخاطرة، وقيمة الزيادة في عوائد السوق التي تزيد عن العائد الخالي من المخاطرة، وتظهر هذه العلاقة في المعادلة الآتية:

ع م – خ = A + B (س م – خ م) + خ

حيث:

ع م: معدلات عوائد المحفظة للفترات.

خ: العائد الخالي من المخاطرة.

B: ميل خط العلاقة بين المتغيرين على المحور الأفقي (المخاطرة المنظمة) .

A: الجزء المقطوع.

س م: معدلات عوائد السوق للفترات .

خ م: معامل الخطأ في العلاقة بين فروق عوائد المحفظة و فروق عوائد السوق.

وتظهر أهمية نموذج جنسن في حالة رغبة المنشأة في إسناد إدارة المحفظة الاستثمارية لجهات متخصصة (محترفة) مقابل أجر معين، حيث يوضح حدود الأجر الذي يجب الاسترشاد به عند دفع أجور لهذه الجهات المتخصصة، والواجب أن يقل معدل الأجر المدفوع للجهات المحترفة في إدارة الاستثمارات عن المعدل (A) الذي يظهره نموذج جنسن لكي يتبقى لملاك الاستثمار قدرٌ من الأرباح يضاف إلى العائد الحالي من المخاطرة ويجعل موقفهم أفضل من موقف المنشأة التي لم تلجأ إلى جهة متخصصة في إدارة الاستثمارات.

2) نموذج سوماتش:

يتصف هذا النموذج بالشمول من حيث تلخيصه لكافة المعادلات التي يمكن بها قياس مؤشر الإنتاجية الكلية على مستوى الوحدة الاقتصادية ككل من خلال مجموع حاصل ضرب مؤشرات الإنتاجية الكلية لكل من المنتجات في نسبة التكلفة المعدلة لعناصر المدخلات المستخدمة في تصنيع كل من هذه المنتجات

[1] محمود السجاعي محمود،المرجع السابق، ص (271).

إلى أجمالي التكلفة المعدلة لعناصر المدخلات المستخدمة في تصنيع كافة المنتجات. وعلى مستوى المنتج من ناحية أخرى وذلك من بدلالة كل من مؤشر الإنتاجية الجزئية لأحد عناصر المدخلات ونسبة تكلفة ذلك العنصر إلى أجمالي تكلفة عناصر المدخلات المستخدمة في تصنيع المنتج.[1]

3) نموذج كريج و هاريس:

يهدف هذا النموذج إلى قياس مؤشر الإنتاجية على مستوى المشروع وفق مدخل يأخذ في الاعتبار كافة عناصر المخرجات والمدخلات، ويقوم هذا النموذج على مبدأ أن الإنتاجية هي عبارة عن كفاءة تحويل المدخلات إلى وحدات نقدية ، لذلك أطلق عليه نموذج تدفق المدخلات.

وتشمل المخرجات في هذا النموذج القيمة البيعية للوحدات المنتجة خلال الفترة وليست المباعة، لذلك لأبد من تعديل المبيعات بالتغير في المخزون. وتشمل المخرجات كوبانات أرباح الاستثمارات في الأسهم والفائدة على السندات المملوكة للوحدة الاقتصادية.
أما بالنسبة لعناصر المدخلات في هذا النموذج هي تكلفة العمالة والتي تحسب على أساس الساعات الفعلية وليس المدفوع عنها الأجر، وتكلفة المواد والأجزاء المشتراة، والمصروفات الأخرى، وتكلفة رأس المال. والميزة الأساسية لهذا النموذج هي كيفية قياس تكلفة عنصر رأس المال حيث تحسب كما يلي[2]:
تكلفة عنصر رأس المال = تكلفة استغلال الأصول الثابتة + تكلفة استغلال الأصول المتداولة

ثانيا: تقييم أداء شركات التأمين باستخدام القيمة المضافة

أن قياس القيمة المضافة يتم من خلال استخراج الفرق بين مجموع الإيرادات التي يمكن الحصول عليها من قبل الوحدة من خلال ممارسة نشاطها الاقتصادي سواء كان بيع السلع أوأداء الخدمات للزبائن، وبين المصاريف والتكاليف التي يتم دفعها للحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات. وتعرف القيمة المضافة بأنها القيمة الكلية للناتج مطروحا منها قيمة مستلزمات الإنتاج. وبمعنى آخر هي الزيادة الحاصلة في القيمة نتيجة عملية الإنتاج. وتعتبر القيمة المضافة أحد المؤشرات الاقتصادية التي تقيس درجة إسهام المنشأة في تحقيق دخل هو جزء من الدخل القومي، من منطلق أن الدخل القومي هو مجموع القيم المضافة الصافية لجميع المنشآت في جميع القطاعات الاقتصادية بدولة معينة. وبناء على ذلك فأن القيمة المضافة على مستوى أي منشأة هي عبارة عن الإنتاج مطروحا منه مستلزمات الإنتاج.[3]

وبالنسبة لشركات التأمين نجد أن أهم الإيرادات التي تحصل عليها شركات التأمين تتمثل بالأقساط التي يتم الحصول عليها من خلال أجراء عقود التأمين، وما تحصل عليه شركات التأمين من عوائد استثمار الأموال

[1] **DAVIDJ S,1985_Productivity Engineering and Management**, Now York, 53.
[2] **CHARLESE CRAIG** and R **CLARK HARRIS**,1993_**Total Productivity Measurement At The Firm Level , Sloan Measurement Review** , Spring ,P(14).
[3] **محمود السعاعي محمود**، مرجع سابق، ص(274).

التي تملكها والتي تستثمرها في أوجه الاستثمار المختلفة. بينما تتحمل شركات التأمين العديد من النفقات وذلك في سبيل بيع الخدمات التأمينية التي تقدمها وأهم النفقات التي تتحملها شركات التأمين هي سداد التعويضات التي تتحملها شركات التأمين وذلك نتيجة وقوع الخطر الذي تم التأمين ضده. فإذا لم تدفع شركات التأمين التعويض الواجب دفعه لمن لحق به الضرر المؤمن ضده فلن تجد من يشتري منها وثائق التأمين لعدم وفائها بالتزاماتها. فالتعويض بمثابة أحد عناصر مستلزمات التأمين اللازمة لبيع الخدمات التأمينية. بجانب ما تتحمله من تكاليف الإنتاج الأخرى والتي تتمثل بالأجور والمزايا المقدمة للمنتجين. وتتمثل القيمة المضافة في شركات التأمين في صافي الإنتاج أي الأجور وما في حكمها مضافا إليها الإيجار والفوائد المدينة وصافي عائد العمليات الإنتاجية والضرائب غير المباشرة. وتجنبا لمشكلة عدم الثبات في الأسعار فقد تم اللجوء إلى تقدير الناتج بالقيمة المضافة أو ما يسمى بالناتج الصافي، وهي عبارة عن القيمة الكلية للناتج مطروحا منها قيمة مستلزمات الإنتاج والتي تشمل ما استخدم في العملية الإنتاجية من مواد أولية وأجور والتعويضات المسددة والعمولات.[1]

ونجد أن القيمة المضافة ما هي ألا قيمة المبيعات التي يمكن أن يحققها المشروع والتي تتمثل في الناتج الذي يكمن أن ينتجه المشروع مطروحا منها مستلزمات الإنتاج والتي تتمثل في المصاريف الخارجية. ويؤخذ على هذا النموذج أنه يركز على مستلزمات الإنتاج والتي تتمثل بالمصاريف الخارجية التي تتحملها الشركة، وعنصر العمل دون ذكر بقية العناصر التي تساهم في تحقيق القيمة المضافة والتي تكون على شكل مصاريف داخلية تتحملها الشركة والتي تتمثل باستثمار رأس المال وعمليات التنظيم واستخدام الأصول الثابتة.[2]

لذلك يرى الباحث عند وضع نموذج مناسب لقياس القيمة المضافة لدى شركات التأمين يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطيات الفنية في شركات التأمين و كيفية حسابها وما هو السبب لطرحها من موارد الشركة عند احتساب القيمة المضافة، و هل يتم استبعادها كلها أو بعضها عند حساب القيمة المضافة. فهناك مخصصات تعتبر حق من حقوق المساهمين لا يؤخذ بها عند قياس القيمة المضافة وهي مخصص تقلبات الخسائر والمخصصات الإضافي. والمخصصات التي تعتبر حق من حقوق حملة الوثائق فيؤخذ بها عند قياس القيمة المضافة وهي المخصص الحسابي ومخصص الأخطار السارية ومخصص تعويضات تحت التسوية.

ولما كانت الطريقة التي يتم بها دفع أقساط وثيقة التأمين تترك آثارها على الجزء الاستثماري للعقد فإن حجم المخصص وكيفية تكوينه تعتمد أيضا على نوعية القسط، فيبلغ حجم المخصص أقصاه في حالة دفع قسط وحيد، وكلما زاد عدد الأقساط كلما قل حجم المخصص في نهاية أي سنة عن مقداره لو تم الدفع في صورة عدد أقل من الأقساط، وفي حالة دفع أقساط متغيرة فإن حجم المخصص في نهاية أي سنة ما عدا السنة

[1] صلاح عطية أحمد،2003/2002_ محاسبة شركات التأمين وفقا لأحدث المعايير المحاسبية الصادر بشأن شركات التأمين و إعادة التأمين المصرية و قواعد إعداد قوائمها المالية، الدار الجامعية، ص 120.
[2] حنفي عبد الغفار، قرياقص رسمية، 1997_ الأسواق و المؤسسات المالية (بنوك ـ شركات تأمين ـ صناديق الاستثمار ـ بورصات)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص314 .

الأخيرة يكون أكبر في حالة الأقساط المتساوية عنها في حالة الأقساط المنخفضة خلال السنوات الأولى من العقد. وسوف يتم مراعاة ذلك عند بناء نموذج لقياس القيمة المضافة لدى شركات التأمين كما يلي:

النموذج المقترح لقياس القيمة المضافة في شركات التأمين

البيان	الجزئي	الكلي
إجمالي الإيرادات		
صافي الأقساط	•••	
العمولات المحصلة	•••	
الدخل من الاستثمارات	•••	
إيرادات أخرى	•••	
إجمالي الإيرادات		••••
الاستخدامات		
(-) التغير في المخصصات الفنية		
مخصص الاحتياطي الحسابي	•••	
مخصص الأخطار السارية	•••	
مخصص تعويضات تحت التسوية	•••	
إجمالي التغير في المخصصات الفنية		(•••)
(-) مستلزمات الإنتاج		
صافي التعويضات	•••	
عمولات مدفوعة	•••	
تكاليف الإنتاج	•••	
مستلزمات خدمية	•••	
مستلزمات سلعية	•••	
مصروفات إدارية عامة	•••	
إجمالي المستلزمات		(•••)
القيمة المضافة الإجمالية		••••
(-) الاهتلاك		(•••)
القيمة المضافة الصافية		••••

فيما يلي محاولة لتطبيق نموذج القيمة المضافة في شركات التأمين وقياس الإنتاجية لدى شركات التأمين وذلك من خلال التطبيق على الشركة الوطنية للتأمين:

الشركة السورية الوطنية للتأمين المساهمة هي شركة مساهمة مغفلة تأسست بقرار رئاسة مجلس الوزراء (9/ م.و.) بتاريخ 6 شباط عام 2006، وفقا للمرسوم التشريعي رقم (68) عام 2004، وقانون التجارة رقم (149) لعام 1949، وتعديلاته. وسجلت الشركة في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم (14652) بتاريخ 18 حزيران عام 2006. وحازت الشركة على الترخيص بمزاولة المهنة من هيئة الإشراف على التأمين السورية بتاريخ 6 أب عام 2006. ويتكون رأس مال الشركة الوطنية للتأمين من (1.7) مليون سهم بقيمة أسمية للسهم الواحد تساوي (500) ل.س أي ما يعادل (850000000) ل.س مرخص ومدفوع بالكامل.وغاية الشركة مزاولة أعمال التأمين المباشر في كافة فروع التأمين، وبتاريخ كانون الأول لعام 2006 امتد نشاط الشركة ليشمل (4) فروع، وبتاريخ 31 كانون الأول لعام 2007 أمتد نشاط الشركة ليشمل (11) فرع موزعة بين جميع المحافظات السورية وفيما يلي يتم قياس القيمة المضافة لدى الشركة الوطنية للتأمين من عام 2006 ولغاية عام2011.

جدول رقم (1)

قائمة القيمة المضافة لدى الشركة الوطنية للتأمين						
البيان	عام2006	عام2007	عام2008	عام2009	عام2010	عام2011
إجمالي الإيرادات						
صافي الأقساط	64118	724032	1828892	991744	1153358	1158017
العمولات المحصلة	1395	24933	27493	23395	33357	19575
فوائد ودائع المصرفية	26563	48290	69774	119513	124618	142363
صافي فروقات الصرف	305	37	3189	7498	31039	5382
إيرادات أخرى	0	0	0	0	4089	14033
إجمالي الإيرادات	923801	797293	1929347	1142150	1346461	1339370
تغير المخصصات الفنية(-)						
مخصص الاحتياطي الحسابي	0	353271	48412	(380421)	89302	(34658)
مخصص الأخطار السارية	11437	70125	311218	371769	82376	100276
مخصص تعويضات التسوية	1716	10261	132975	(9792)	16116	11574
إجمالي تغير المخصصات	13153	433658	928313	(18444)	187794	77191
	79228	363635	1001034	1160594	1158667	1262179
الاستخدامات (-)						
صافي التعويضات المدفوعة	(25843)	(106868)	(346260)	(558102)	(708077)	(803514)
عمولات وتكاليف الإنتاج	(848)	(85051)	(271077)	(139172)	(91393)	(103294)
مصاريف إدارية وعمومية	(13177)	(49468)	(77764)	(99821)	(73750)	(48445)
أتعاب المعونة الفنية	(1641)	(13177)	0	0	0	0
رسوم هيئة إشراف التأمين	0	0	(11596)	(6526)	(7797)	(7495)
فوائد وأعباء مالية	(1092)	(3123)	(2050)	(576)	(195)	(283)
صافي فرو قات الصرف	(6060)	(17078)	(9859)	(292)	0	0

إجمالي استخدامات الإنتاج	(48661)	(274765)	(718607)	(804490)	(881212)	(963030)
القيمة المضافة الإجمالية	30566	88871	282427	356104	277455	299148
الاهتلاك (-)	(3213)	(15420)	(23807)	(26083)	(24305)	(23867)
القيمة المضافة الصافية	27353	73450	258620	330021	253150	275281

المصدر إعداد الباحث الأرقام آلاف الليرات السورية

جدول رقم (2)

مؤشرات قياس الإنتاجية لدى الشركة الوطنية للتأمين						
البيان	عام2006	عام2007	عام2008	عام2009	عام2010	عام2011
الإنتاجية الكلية	27353	73450	258620	330021	253150	275281
إنتاجية حقوق المساهمين	0.033	0.078	0.246	0.289	0.211	0.224
إنتاجية حقوق حملة الوثائق	2.080	0.785	0.188	0.243	0.164	0.170
إنتاجية إجمالي الاستثمارات	0.004	0.017	0.691	0.345	0.104	0.108
إنتاجية صافي الأقساط	0.427	0.101	0.141	0.333	0.219	0.238
إنتاجية صافي التعويضات	1.058	0.687	0.747	0.591	0.358	0.343
إنتاجية تكاليف الإنتاج	32.253	0.864	0.954	2.371	2.770	2.665
إنتاجية الرواتب و الأجور	3.194	1.832	3.900	3.651	2.596	2.582
إنتاجية العامل	303926	734503	1724137	1833451	12657497	1251278
إنتاجية متوسط أجر العامل	288	184	585	658	520	568

المصدر إعداد الباحث الأرقام بالليرات السورية

ثالثاً: العوامل المؤثرة على إنتاجية شركات التأمين

قبل دراسة العوامل المؤثرة على الإنتاجية لأبد من الإطلاع على أساليب تصنيف العوامل المؤثرة على الإنتاجية، حيث يصنف البعض العوامل في مجموعات متقاربة، وبعضهم يصنفها بالعلاقة مع مدى إمكانية سيطرة المنشأة عليها. في حين يصنف مكتب العمل الدولي العوامل المؤثرة على الإنتاجية في ثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب أسلوب مكتب العمل الدولي[1]:

1) مجموعة العوامل العامة: وتقع معظم هذه العوامل خارج تأثير المنشأة الاقتصادية وضمن تأثير الاقتصاد الوطني العام، ومن أهم هذه العوامل، الطقس، التوزيع الجغرافي للموارد، السياسات المالية للدولة، توافر مراكز البحث العلمي والتكنولوجي، التنظيم التجاري وحجم السوق.

[1] المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،1998_ **تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها**،سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (29)،ص25 .

2) مجموعة العوامل الفنية والتنظيمية:وتخضع معظم هذه العوامل لسيطرة الاقتصاد القطاعي أو الفردي للمنشأة أو الوحدة الاقتصادية ومن أهم هذه العوامل، درجة التكامل في الإنتاج، معدل استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، انتظام العمل، المعدات الحديثة والتكنولوجية المتطورة، إتباع نظم الإنتاج الحديثة، تحسين ظروف العمل.

3) مجموعة العوامل البشرية : ويبرز في مقدمتها عنصران أساسيان هما القدرة على أداء العمل والرغبة في أداء العمل، وتخضع معظم هذه العوامل أيضا لسيطرة الاقتصاد القطاعي الذي تتبع له الوحدة الاقتصادية، ومن هذه العوامل، العلاقة بين الإدارة والعاملين، الأحوال الاجتماعية للعمل، الأجور والمكافآت التشجيعية والحوافز ، تركيب القوى العاملة، دور التنظيمات العمالية.

وبالتالي لأبد من دراسة العوامل المؤثرة على إنتاجية شركات التأمين، حيث يمكن تقسيم هذه العوامل من خلال قدرة المنشأة على السيطرة على هذه العوامل. ويمكن التعرف على هذه العوامل باستخدام نموذج إحصائي رياضي يتم من خلاله التنبؤ بأثر تلك العوامل على إنتاجية شركات التأمين، بحيث يتم الوصول إلى مقاييس يتم من خلالها قياس الإنتاجية وتقييمها.

واعتبر الباحث إنتاجية شركات التأمين هي المتغير التابع والعوامل المؤثرة على إنتاجية شركات التأمين هي المتغيرات المستقلة.

و فيما يلي نحدد العوامل التي تؤثر على إنتاجية شركات التأمين:

1. رأس المال: رأس المال وهو العنصر الذي من شأنه أن يوفر التمويل اللازم لكافة العمليات التشغيلية والاستثمارية وتوفير كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الحصول على مخرجات بالجودة والكمية الأفضل[1]. إذا يمثل رأس المال المدفوع الذي يظهر في الميزانية. وحدد القانون السوري الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن تبدأ به شركات التأمين أعمالها بـ (850 مليون) وبدأت خمسة شركات بهذا الحد من رأس المال أعمالها في عام 2006، والشركات التي باشرت أعمالها بعد هذا التاريخ فقد بدأت أعماله برؤوس أموال مرتفعة وصلت إلى مليار ونصف، وأخرى إلى مليارين. وبذلك يمكن أن يكون التأمين أحد الوسائل المهمة لجذب رؤوس الأموال الضخمة التي تؤثر على نشاط شركة التأمين بشكل خاص وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام.

2. حقوق المساهمين: وتتضمن الأقسام التالية:[2]

- رأس المال المدفوع: يتمثل في الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والمكتتب فيه.
- الاحتياطيات: وتشمل الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والاحتياطي الخاص والاحتياطي الرأسمالي.
- الأرباح المحتجزة: تتمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية الحالية والذي يرحل للسنة المالية التالية.

3. حقوق حملة الوثائق: وهي عبارة عن المخصصات الفنية التي تشكلها شركات التأمين وتتضمن ما يلي[3]:

أ- المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

---

[1] **عبد المحسن الفضل مزيد ، محسن محمد حاكم 2006_ إدارة الإنتاج و العمليات منهج كمي**، عمان ، الأردن، ص(357)

[2] **صلاح عطية أحمد**، مرجع سابق، ص (125).

[3] **محمود السجاعي محمود**، مرجع سابق، ص(285).

❖ يتم تكوين الاحتياطي الحسابي لكل من تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال ويتم تقدير الاحتياطي الحسابي في نهاية السنة المالية بمعرفة الخبير الإكتواري وفقا للأسس التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة للإشراف على التأمين.

❖ يتم تكوين مخصص (المطالبات تحت التسديد) عن وثائق تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال التي لم يتم تسويتها في تاريخ الميزانية وكذلك لمواجهة المطالبات عن خسائر تكوين قد حدثت بالفعل ولم تبلغ للشركة حتى تاريخ إعداد الميزانية.

ب- المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات:

❖ تكوين مخصص (الأخطار السارية) لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة وما زالت سارية بعد انتهائها[1].

❖ يتم تكوين مخصص (التعويضات تحت التسوية) لمقابلة التعويضات عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية، وكذلك الحوادث التي تكون قد وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية

4. **إجمالي الأصول:** وهي عبارة عن جملة الاستثمارات والنقدية بالصندوق والمصارف وشركات التأمين وإعادة التأمين والأرصدة المدينة الأخرى والأصول الأخرى.

5. **إجمالي الاستثمارات:** وهي عبارة عن الأصول التي تسعى منشأة التأمين لامتلاكها بهدف[2]:

- تنمية أموالها عن طريق الحصول على توزيعات في شكل فوائد أو أرباح أو حقوق أو امتيازات.
- تحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية من وراء الاحتفاظ بها إلى حين ارتفاع قيمتها ثم إعادة بيعها ثانية.

وتكون غالبية الاستثمارات لدى شركات التأمين على شكل عقارات وأراضي، أو قروض بضمان وثائق التأمين وبضمان رهون عقارية وبضمانات أخرى، أو الأوراق المالية، أو الودائع النقدية الثابتة والحسابات الجارية بالبنوك.. والسمة العامة لاستثمارات شركات التأمين هي انخفاض الاستثمارات في مجال القروض والعقارات ويعود ذلك لصعوبة تحويل هذه الاستثمارات إلى أموال سائلة بالسرعة المطلوبة لشركات التأمين. فالملكية العقارية لا تشكل أكثر من (15%) في أغلب دول العالم من أجمالي موجودات الشركات علما أن هذه النسبة تنخفض أكثر إذا استثنينا قيمة مكاتب الشركات نفسها. في حين نجد أن الاستثمار في السندات يشكل جزءا رئيسيا في استثمارات شركات التأمين وحصة السندات تزيد عن (30%) من إجمالي الاستثمارات[3] .

6. **الأقساط:** قسط التأمين هو المبلغ النقدي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه على أقساط أو دفعة واحدة أي قسط واحد. وتتحدد قيمة قسط التأمين على ضوء عوامل أهمها درجة الخطر المؤمن منه، والدراسات التي على أساسها يتحدد عدد مرات تكرار الخطر ومدة التأمين، ومدى خبرة شركة التأمين في تحديد مقدار القسط[4].

7. **التعويضات:** تعتبر التعويضات أهم أنواع المصروفات في شركات التأمين وتشمل كافة المبالغ التي تلتزم بدفعها عند استحقاق الوثائق، كما تتضمن كذلك أي مزايا إضافية تقررها الشركة للمؤمن لهم[5]، وقد بلغت

---

[1] قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم / 54/ 100م إ، جلسة / 17 /، المادة /2 /، المنعقدة بتاريخ 2006/10/18 م.
[2] **صلاح عطية** أحمد، مرجع سابق، ص (125).
[3] القرار رقم 100/97 تاريخ 2007/7/1، الصادر عن رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين
[4] **حنفي** عبد الغفار، **قريقص** رسمية، مرجع سابق، ص (320).
[5] **فارس العزيد** نضال، 1999_ **المحاسبة في شركات التأمين**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص(30).

التعويضات التي تدفعها شركات التأمين لتعويض الأضرار التي يتعرض لها المؤمنون نسبة (80%) من أجمالي العوائد والأقساط التي يمكن الحصول عليها، والباقي (20%) لتغطية المصاريف الأخرى الإدارية و العمولات والفوائد والأرباح التي يمكن أن تحققها شركات التأمين[1].

8. مستلزمات الإنتاج الأخرى: وهي مجموع العمولات وتكاليف الإنتاج والمستلزمات السلعية الخدمية.

9. الأجور: وهي عبارة عن أجور النقدية والمزايا والمكافآت التي تقدم للعاملين في شركات التأمين. وذلك بالرغم من أن الإنتاجية يمكن أن تعزز بالتكنولوجيا والمصادر المادية الأخرى، إلا أن قوة العمل المدربة على استخدام التكنولوجيا هي الأساس، وكذلك هي المسؤولة عن إدراك وتقليل الموارد الضائعة، والعمال هم القادرين على جعل النظام يعمل بشكل جيد، وقد أشارت الدراسات إلى أن العمال هم المسؤولين عن (80%) من عوامل التي تؤثر على الإنتاجية[2].

حيث سوف يتم دراسة العوامل المؤثرة على الإنتاجية من خلال تطبيق نظرية الانحدار والارتباط، والتي تقوم على مفهوم وجود علاقة ارتباطية بين مختلف العوامل، بحيث يرتبط بعضها بالآخر بعلاقة سببية، أي أن أي تغير في أحدها هو سبب لتغير آخر. ووجود هذه العلاقة السببية شرط ضروري في مفهوم نظرية الانحدار والارتباط.[3]

فيقصد من الانحدار بشكل عام إيجاد شكل العلاقة الرياضية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بينما يقصد من الارتباط إيجاد قوة وشكل (طردية، عكسية) العلاقة الإرتباطية القائمة بين المتغيرات المدروسة.

ولدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع سوف يقوم الباحث بصياغة الفروض التالية :

1. توجد علاقة ارتباطية بين الإنتاجية الكلية للشركة الوطنية للتأمين وحقوق حملة الوثائق وإجمالي الاستثمارات والأقساط ومستلزمات الإنتاج والرواتب.

2. توجد علاقة ارتباطية بين الإنتاجية الكلية للشركة الوطنية للتأمين وحقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق وإجمالي الأصول وإجمالي الاستثمارات والرواتب.

وسوف يتم دراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام أسلوب الانحدار والارتباط المتعدد والذي يتمثل بالنموذج التالي :

$$Y = a + b1 * x1 + b2*x2 + b3*x3 \ldots\ldots\ldots\ldots bk*xk$$

حيث :

Y تمثل المتغير التابع وهو القيمة المضافة الصافية .

a تعبر عن المعامل الثابت .

B1,2,3,.....k تعبر عن معاملات الانحدار .

X1 تعبر عن رأس المال .

X2 تعبر عن حقوق المساهمين .

X3 تعبر عن حقوق حملة الوثائق .

---

[1] مجلة التأمين الصحي التعاوني، العدد (5)، عام 2009، ص (21) .

[2] **Hazier** Jay ,and Barry,2006_ **Production and Operations Management Allyn and Bacon**, p (135) .

[3] كابوس أمل ، دركزلي محمد سمير، بلكش عبد المجيد،2003_ **مبادئ الإحصاء**، منشورات جامعة حلب، حلب، ص(165) .

X4 تعبر عن إجمالي الأصول .

X5 تعبر عن إجمالي الاستثمارات .

X6 تعبر عن الأقساط .

X7 تعبر عن التعويضات .

X8 تعبر عن مستلزمات الإنتاج .

X9 تعبر عن الرواتب و الأجور .

بحيث $2 \leq k$ عدد صحيح يدل على عدد المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع .

حيث سيتم تقييم النموذج من خلال ما يلي:[1]

1) استخدم اختبار (F) لاختبار معنوية العلاقة ككل .

2) استخدام معامل التحديد (R2) لتحديد النسبة المئوية لتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

3) استخدام معامل الارتباط (R)) إلى وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و مدى قوة تلك العلاقة .

4) استخدام اختبار (T) لمعرفة جوهرية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كل على حده.

و فيما يلي البيانات التي تظهر القيمة المضافة و العوامل المرتبطة بها كما يلي:

جدول رقم (3)

القيمة المضافة و العوامل المرتبطة بها						
البيان	عام2006	عام2007	عام2008	عام2009	عام2010	عام2011
القيمة المضافة الصافية	27353	73450	258620	330021	253150	275281
رأس المال	850000	850000	850000	850000	850000	850000
حقوق المساهمين	840468	937475	1052961	1140637	1199836	1228133
حقوق حملة الوثائق	13153	93539	1375124	1356680	1544474	1621665
إجمالي الأصول	7266715	4435307	2583436	2653735	2951559	3065612
إجمالي الاستثمارات	7095213	4227643	374265	955706	2436567	2557803
الأقساط	64118	724032	1828892	991745	1153359	1158017
التعويضات	25844	106868	346260	558102	708077	803514
مستلزمات الإنتاج	848	85051	271077	139172	91393	103294
الرواتب والأجور	8563	40085	66317	90392	97507	106625

المصدر إعداد الباحث الأرقام بآلاف الليرات السورية

[1] **كبية محمد ، بدوي ماهر، 2003_ الإحصاء التطبيقي**، منشورات جامعة، حلب، ص (162) .
الزعبي بلال ،الطلافحة عباس، 2000_ النظام الإحصائي (spss) فهم و تحليل البيانات الإحصائية، دار وائل، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، ص (304) .

النماذج الإحصائية للعوامل المؤثرة على الإنتاجية الكلية في الشركة الوطنية للتامين

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية بين الإنتاجية الكلية للشركة الوطنية للتأمين وحقوق حملة الوثائق وإجمالي الاستثمارات والأقساط ومستلزمات الإنتاج والرواتب

جدول رقم (4)

Model	الحد الثابت a	حقوق حملة الوثائق X3	إجمالي الاستثمارات X5	الأقساط X6	مستلزمات الإنتاج X8	الرواتب x9	T الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد
1	46588.375	0.156 5.967					2.306	35.605	5.32	0.948	0.899
2	152311.315	0.106 2.667	-0.019 -1.557				2.365	25.350	4.74	0.972	0.944
3	337320.239	0.111 9.342	-0.043 -7.617	-0.120 -5.596			2.447	198.129	4.76	0.998	0.997
4	313059.310	0.126 6.787	-0.039 -5.484	-0.151 -4.071	0.237 1.020		2.571	151.797	5.16	0.999	0.998
5	208157.435	0.108 0	-0.025 0	-0.194 0	0.742 0	0.975 0	2.776	0	6.29	1	1

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية بين الإنتاجية الكلية للشركة الوطنية للتأمين وحقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق وإجمالي الأصول وإجمالي الاستثمارات والرواتب.

جدول رقم (5)

Model	الحد الثابت a	حقوق المساهمين x2	حقوق حملة الوثائق X3	إجمالي الأصول X4	إجمالي الاستثمارات X5	الرواتب X9	T الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد

1	-555684.504	0.711 3.947					2.306	5.32	15.576	0.892	0.796
2	51116.216	-0.005 -0.012	0.157 1.752				2.365	4.74	13.352	0.948	0.899
3	251057.331	-0.077 -0.169	0.122 1.229	-0.023 -0.923			2.447	4.76	8.746	0.964	0.929
4	-1445590.393	1.461 7.724	-0.140 -4.139	0.158 7.524	-0.127 -8.795		2.571	5.16	276.340	1	0.999
5	-2959930.051	3.360 0	-0.251 0	0.190 0	-0.163 0	-6.074 0	2.776	6.29	0	1	1

النتائج:

1. على الرغم من وجود العديد من الثغرات وأوجه القصور في النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين إلا أنه يوفر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية قياس الإنتاجية، وقياسها سوف يساهم في ارتفاع قيمة وملفعة البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية.
2. أن مؤشرات الإنتاجية التي تقاس بالفعل داخل الشركة الوطنية للتأمين غير قادرة على توفير صورة حقيقية وكاملة عن وضع إنتاجية شركة التأمين. لذلك اقترح الباحث مجموعة مؤشرات تقيس كافة جوانب الإنتاجية الكلية والجزئية للشركة، وقد تم تطبيقها على الشركة الوطنية للتأمين.
3. وقد أوضحت الدراسة أن أكثر العوامل تأثيرا على إنتاجية شركة التأمين هي صافي الأقساط وحقوق المساهمين وتكاليف الإنتاج والرواتب وإجمالي الاستثمارات. وذلك يساعد في عملية التنبؤ بالإنتاجية مما يساهم في توفير معيار يتم من خلاله المقارنة بين المستوى المحقق للإنتاجية وما كان متوقع تحقيقه.
4. بالنسبة للإنتاجية الكلية لشركة التأمين نجد أنها قد ارتفعت من عام إلى أخرى. فقد ارتفعت الإنتاجية بمقدار (3) أضعاف، مما يشير ذلك إلى مدى قدرة وفعالية الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها. في حين نجد أنه في عام (2010) قد انخفضت الإنتاجية بنسبة (23%) عن عام (2009). حيث نجد أن سبب الانخفاض يمكن إرجاعه إلى زيادة المطالبات المستحقة على الشركة في ذلك العام، حيث ارتفعت التعويضات بنسبة (30%) تقريبا، فزيادة التعويضات المدفوعة يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية.
5. بالنسبة للإنتاجية الجزئية للشركة نجد أنها قد اختلفت بين ارتفاع و انخفاض لبعض العناصر التي تساهم في العملية الإنتاجية، فهناك عناصر تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وعناصر تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. وأكثر العوامل تأثيرا على إنتاجية شركة التأمين هي صافي الأقساط وحقوق المساهمين وتكاليف الإنتاج والرواتب وإجمالي الاستثمارات. وكل ذلك يشير إلى قدرة الشركة على استخدام الإمكانات المتاحة المادية لديها وتحقيق أكبر عائد من تلك الموارد.
6. أن نشر بيانات الإنتاجية الكلية و الجزئية يعطي مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة ودقيقة عن وضع شركة التأمين ككل، ويوضح مدى قدرة الإدارة على استخدام الموارد المتاحة لديها بفاعلية وكفاءة عالية مما يؤدي ذلك إلى زيادة المقدرة الإنتاجية لشركة التأمين، وبالتالي زيادة الربح.
7. أن نموذج قياس القيمة المضافة يعتبر من أفضل الأساليب التي يمكن أن تعبر عن إنتاجية شركة التأمين الكلية و الجزئية وكذلك توفير بيانات هامة ومفيدة عن الوضع الحقيقي لإنتاجية شركة التأمين خلال سنوات الدراسة.

التوصيات:

1. ضرورة معالجة أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين، وإجراء التعديلات الضرورية واللازمة والتي تتماشى مع الحاجات المستقبلية.

2. ضرورة الاهتمام بعملية قياس الإنتاجية وادخلها ضمن النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين، ونشر بيانات الإنتاجية ضمن القوائم المالية وذلك لأهمية البيانات التي يقدمها. حيث تقدم صورة واضحة ومتكاملة عن أداء الوحدة الاقتصادية وكفاءتها وفاعليتها في استخدام الموارد المتاحة لديها.

3. أن يصبح من عمل المحاسب في شركة التأمين قياس الإنتاجية و نشرها ضمن القوائم المالية ودراستها وتحليلها لتحديد التغيرات التي تطرأ عليها.

4. ضرورة أن تهتم شركة التأمين بقياس الإنتاجية، وأن تعتمد على العديد من المؤشرات في عملية القياس بحيث تغطي جميع جوانب النشاط في شركة التأمين.

5. ضرورة استخدام نموذج القيمة المضافة لقياس الإنتاجية في شركة التأمين، من أجل تقييم أداء شركة التأمين لما يوفره هذا المقياس من بيانات صحيحة وصادقة عن أداء شركة التأمين. كما يمكن أن يستخدم للتنبؤ بالإنتاجية في المستقبل.

6. ضرورة اهتمام النظام المحاسبي المطبق في شركة التأمين بتوفير بيانات تتعلق بالإنتاجية الكلية والجزئية لشركة التأمين إلى جانب الاهتمام ببيانات قدرة شركة التأمين على تحقيق الربح، وذلك بهدف تلبية حاجة مستخدمي القوائم المالية للبيانات المحاسبية بحيث تكون صحيحة ودقيقة عن مدى كفاءة وفعالية شركة التأمين في استخدام الموارد المتاحة لديها.

المراجع العربية:

1. **جودة** عادل ، **قلعاوي** غسان، 1972_ **الكفاية الإنتاجية**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
2. **كابوس** أمل ، **دركزلي** محمد سمير، **بلكش** عبد المجيد،2003_ **مبادئ الإحصاء**، منشورات جامعة حلب، حلب.
3. **الزعبي** بلال ،**الطلافحة** عباس، 2000_ **النظام الإحصائي (spss) فهم و تحليل البيانات الإحصائية**، دار وائل، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى .
4. **حنفي** عبد الغفار، **قرياقص** رسمية، 1997_ **الأسواق و المؤسسات المالية (بنوك ـ شركات تأمين ـ صناديق الاستثمار ـ بورصات)**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
5. **صلاح عطية** أحمد،2003/2002_ **محاسبة شركات التأمين معد طبقًا لأحدث المعايير المحاسبية الصادر بشأن شركات التأمين و إعادة التأمين المصرية و قواعد إعداد قوائمها المالية**، الدار الجامعية.
6. **محمود السجاعي** محمود، 2006_ **المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
7. **عبد المحسن الفضل** مؤيد ، **محسن محمد** حاكم 2006_ **إدارة الإنتاج و العمليات منهج كمي**، عمان ، الأردن.
8. **فارس العربيد** نضال، 1999_ **المحاسبة في شركات التأمين**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
9. **كبية** محمد ، **بدوي** ماهر، 2003_ **الإحصاء التطبيقي**، منشورات جامعة، حلب.

المراجع الأجنبية:

1. **DAVIDJ** S,1985_**Productivity Engineering and Management**، Now York.
2. **CHARLESE.CRAIG** and R **CLARK HARRIS**,1993_**Total Productivity Measurement At The Firm Level , Sloan Measurement Review** , Spring .
3. **JOHN** w.kendrick and **DANIEL** Creamer, 1995_ **Measuring Company Productivity , Handbook With Case Studies** ,New York , The Conference Board.
4. **Hazier** Jay ,and Barry,2006_ **Production and Operations Management Allyn and Bacon**.

الدوريات والمجلات:

1. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،1998_ **تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها**،سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (29).
2. قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم / 54/ 100م إ، جلسة / 17 /، المادة /2 /، المنعقدة بتاريخ 2006/10/18 م.
3. القرار رقم 100/97 تاريخ 2007/7/1، الصادر عن رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.
4. مجلة التأمين الصحي التعاوني، العدد (5)، عام 2009.
5. منشورات الهيئة السورية للإشراف والرقابة على التأمين،2011.

Measuring productivity insurance companies using the model of the value added and the factors influencing them

This research aims to identify the value-added as one of the methods used in assessing the performance of the insurance companies and the company's ability to use the resources at its disposal. Where reflect the value added to the insurance companies for the difference between the total revenues received by insurance companies as a result of the exercise of its activity to provide insurance services and investment of funds at its disposal and the total expenses and burdens necessary for insurance services. Thus we get to the data and indicators can be based upon the company's management , investors and creditors , and believers in the planning and decision-making , the extent of the company's ability to invest resources available to them efficiently and effectively , and to identify the most beneficial investments and effectiveness in the future . And determine the extent of the contribution of the insurance company in achieving income is part of the national income

Keywords: productivity, value-added assessment, insurance